مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: النهار
التاريخ: ١٩٧٨/٨/٢

نودي على المتهم ٣ مرات ... فلم يحضر

محاكمة السادات بدأت في بغداد وتأجلت الى ١٩ تشرين الثاني

بغداد - من عبد الوهاب بدرخان:

ثلاث مرات نودي على "المتهم محمد انور السادات" على باب "محكمة الشعب العربي". ساد صمت وتوجهت انظار كل من في قاعة البكر في الكلية الطبية العراقية في جامعة بغداد الى حيث يطلع الصوت. ولم يدخل "المتهم". المحكمة قررت ملاحقته غيابيا وانتدب محام للدفاع عنه. الشهود كثر اعلن عن ٤ منهم هم الرؤساء حافظ الاسد وهواري بومدين ومعمر القذافي والسيد ياسر عرفات. "هيئة الاتهام" تلت قرارها وفندت "التهم التي تمس القضية العربية على مستويات مختلفة"، والدفاع طلب تأجيل الجلسة ليتسنى له "التخلص من الحرج من جهة وخدمة العدالة من جهة اخرى". وهيئة المحكمة أختلت وتذاكرت وقررت الموافقة على تأجيل الجلسة الى العاشرة من صباح الاحد ١٩ تشرين الثاني ١٩٧٨ في بغداد.

الحادية عشرة الا ربعا قبل ظهر أمس وامام حشد ضم عشرات الوفود

العربية والاجنبية من "حركات التحرير" وهيئات نقابية ومراسلين صحافيين، صرخ حاجب المحكمة من خلف نظارتيه السوداوين: "محكمة". ووقف الجميع فدخل الدكتور سلطان الشاوي رئيس "محكمة الشعب العربي" يتبعه اعضاؤها الدكتور عبدالرحمن بوراوي والدكتور عبد السلام المزوغي والدكتور عبدالله سعاده والسادة نجيب عبد الرحمن وخالد عبد الحليم واحمد خضور ومحمد عبد العال وعبد المنعم غزالي وجلسوا في مواجهة اعضاء "الامانة الدائمة لمؤتمر الشعب العربي" الذين يتقدمهم الامين العام للمؤتمر السيد عمر الحامدي. الى يمين هيئة المحكمة جلس رئيس هيئة الادعاء الدكتور احمد عبد العال وعضواها المحامي مظهر العزاوي والدكتور عبدالله طلبه.

"باسم الله"

و..."باسم الله وباسم الشعب العربي افتتح محاكمة المتهم محمد انور السادات حاكم مصر، قال الدكتور الشاوي. والقى كلمة ركز فيها على وضع المحكمة في اطارها القانوني. "لم تجر العادة في المحاكم أن يستهل رئيس المحكمة اعمالها ببيان او مطالعة. لكن هذه المحكمة - محكمة الشعب العربي هي محكمة خاصة وفريدة من نوعها في تاريخ الامة العربية واقطارها. اما على الصعيد العالمي فان محكمة برتراند راسل المعروفة قد تندرج في خطها مع الفارق النوعي بين المحكمتين. الا ان التطور الحضاري في عالم تزداد فيه عرى التواصل والتساند قد بدأ يدفع بمفهوم العدالة الانسانية العامة ناحية المزيد من المحاكم الشعبية الحرة التي لا تستهدي الا بالمثل العليا والقيم الانسانية التي ناضلت البشرية عبر تاريخها الطويل وما تزال لتثبيتها". واضاف: "تلتزم محكمتنا هذه وفق المادة الخامسة من قرار تشكيلها وتحديد صلاحياتها بالشرعية الثورية بهدف صيانة المصالح القومية العليا للامة العربية. وقد درجت المحاكم الثورية في العالم على محاكمة النظام البائد واسياده بعد اسقاطه. اما محكمتنا فانها تتصدى لمحاكمة رئيس نظام قائم هو رئيس اكبر دولة عربية ومحاكمة نهجه وسياسته وهو لا يزال في مركز الحكم والقوة (...) وبما ان جمهورية مصر العربية حسب النصوص الدستورية المصرية وحسب الحقيقة التاريخية القومية والحضارية هي جزء من الامة العربية، لذلك فارادة الشعب العربي كما تمثلها احزابه السياسية وهيئاته الشعبية والمهنية وجماهيره على امتداد الوطن العربي هي واحدة صاحبة السلطة الحقيقية وصاحبة القرار". وذكر بمقررات "مؤتمر الشعب العربي" الذي انعقد في طرابلس - ليبيا في كانون الاول ١٩٧٧ والتي قضت بمحاكمة السادات قائلا: "نزولا عند رغبة الشعب وقراره نتحمل امام التاريخ العربي وامام العالم هذه المسؤولية الخطيرة من دون وجل ومن دون مراعاة الا للحقيقة والحق كما تقررهما مصلحة الشعب وارادته الحرة (...) ان هذه المحكمة المنبثقة من ارادة الشعب الثورية الحرة قد تشكل منعطفا للمفهوم القضائي لانها تركز العدالة والقضاء على اساسهما الشعبي الحر من دون ان تتأثرا بمنطق السلطة او تحرفهما مصلحة النظام بل هي، على العكس من ذلك،

تتصدى لنصرة الحق القومي والحقيقة الشعبية الحرة في وجه السلطة ووجه النظام وسيده".

واشار الى ان المحكمة تستلهم اصولها القانونية من القوانين المصرية والعربية عموما "الا اننا نهتدي في سير محاكمتنا وفي احكامنا بالعدالة الشعبية الثورية التي تعبر عنها الجماهير المتحررة من اثرة الانظمة، ذلك ان التناقض بين الشعب وقوانين الانظمة هو تناقض جدلي مستمر وهو سبب تطوير القوانين وتعديلها الدائمين". ولفت الى ان المحكمة "تسعى الى تدعيم السلام ونشره في منطقتنا وفي العالم لكننا لا نغفل ان السلام الحقيقي والدائم لا يمكن ان يقوم على اغتصاب حقوق الشعوب وارضها وثرواتها بالقوة فهذا ليس سلاما بل استسلام".

وسائل التنفيذ

وعن وسائل التنفيذ المتاحة لاحكام المحكمة قال: "نحن محكمة شعبيةوالاحكام التي يمكن ان تصدرعنها لها القوة المعنوية والادبية والسياسية التي للجماهير العربية واحكامها ادانة قاسية للمجرمين ورادع للذين تسول لهم نفوسهم الخروج على ارادة الشعب ومصالحه وحقيقته. اما ما يبقى من شؤون تنفيذ الاحكام التي يمكن ان تصدر عن محكمتنا فامر يعود الى الشعب العربي الذي طالب بهذه المحاكمة ليستنير بحكمها وعدلها وتعليلها في نضاله".

وختم مؤكدا "اننا سنتمسك ونتشدد بالحرص على الموضوعية غير منحازين الا الى القيم العليا والمثل الراقية التي يزخر بها تراث امتنا الحضاري والتي كانت اسمى عطاءات امتنا لنفسها وللعالم".

ثم طلب ان ينادى على المتهم: فتحرك الحاجب الى الباب وصرخ ثلاث مرات: "المتهم محمد انور السادات". ثم عاد وقال: "سيدي، المتهم لم يحضر".

ووقف رئيس هيئة الادعاء الدكتور عبد العال وقال: "المتهم لميحضر على رغم انه تبلغ عبر سفارات مصر في مختلف البلدان وعبر وسائل الاعلام، لكننا نعد بتقديمه في جلسة مقبلة".

وهنا قال الشاوي: "حيث ان المتهم تبلغ في شكل اصولي وقانوني ووجهت اليه الدعوة للحضور الى هذه المحكمة عبر الاذاعة والتلفزيون والسفارات، وحيث انه امتنع عمدا عن المثول امام هذه المحكمة ولم يعتذر بمعذرة مشروعة، واستنادا الى قوانين الاجراءات الجنائية المصرية السارية المفعول، قررت المحكمة اجراء محاكمة المتهم محمد انور السادات غيابيا ووفق الاصول. وحيث انه لم يعين محاميا للدفاع عنه، واستنادا الى قانون اصول المحاكمات العراقية، قررت المحكمة انتداب المحامي الدكتور عبد الستار الجميلي للدفاع عنه".

ونودي على محامي الدفاع فدخل وجلس الى يسار المحكمة.

مصر لم تشهد

وطلب الشاوي من هيئة الادعاء العام ان تتقدم بمطالعتها فالقى عبد العال كلمة استهلها بالقول: "لم تشهد مصر في تاريخها خائنا طعنها وذبح إبناءها واهدر دماءهم على مذبح خيانته ومصالح اسرته الشخصية مثل خيانة المتهم محمد

انور السادات. انه جردها من تاريخها وشوهه. جردها من كرامتها وعزتها ومن ثورتها وراح يعرضها في سوق النخاسة يستجدي عليها". واستشهد بـ"فضيحة بيع هضبة الاهرامات". ثم افاض في شرح اهمية وجود "محكمة الشعب العربي" وصلاحياتها ومجالات عملها وتنفيذ احكامها قائلا لاعضاء المحكمة: "كلمتكم ستزلزل ملوكا وعظماء ممن يتسترون على الخائن ويدعمونه (...) لانها اقوى من كل المحاكم التي عرفها تاريخنا. فهي محكمة ثورية وهي بالتالي محكمة شعبية تاريخية".

وعاد مجددا الى "يهوذا عصر التكنولوجيا والقرن العشرين الذي لم يبع المسيح بثلاثين من الفضة بل باع امة كاملة بانبيائها الثلاثة وامجادها العظيمة في مقابل عرش يمارس فيه نرجسيته ويبحث فيه عن ذاته".

وختم مخاطبا المحكمة: "ردوا الينا كرامتنا ولا تأخذكم به رحمة".

بعد ذلك تقاسم عضوا هيئة الادعاء العراوي وطلبه تلاوة قرار الاتهام الذي كان عرض في مؤتمر صحافي في دمشق قبل ١٠ ايام.

الدفاع

واعطيت الكلمة لمحامي الدفاع الجميلي الذي قال: "ارفع الى محكمتكم الموقرة، شعورا مني بعظيم الواجب واهمية الدعوى (...)، طلبا لرفع الجلسة وتأجيل السير في الدعوى لاعطائي الفرصة الكافية لاتمكن من التهيؤ والتصدي للقيام بواجبي على الوجه الذي تفرضه العدالة من جهة والامانة من جهة اخرى، وذلك انطلاقا من النصوص والاحكام الاشتراعية التي تضمن حق الدفاع المقدس وانطلاقا ايضا من خطورة التهم الموجهة الى المتهم الذي اترافع عنه، خصوصا ان هذا الطلب يرفع عني الحرج من جهة ويخدم العدالة من جهة اخرى".

ورد المدعي العام عبد العال موافقا على طلب الدفاع "اذ انه يجب ان تتوافر للمتهم فرصة الدفاع عن نفسه". وطلب ان تكون مدة التأجيل كافية لتمكين الدفاع من مراجعة الملف "اذ انني اذكر ان ملف قضية علي صبري كان من ١٤ الف صفحة اعطيت لقراءتها اسبوعا فقط". وطلب ايضا ان تصرح له المحكمة باعلان بعض شهوده فذكر منهم الرؤساء الاسد وبومدين والقذافي وعرفات وامتنع عن ذكر اسماء الاخرين "حرصا على امنهم". ورد محامي الدفاع شاكرا تجاوب الادعاء. وتوشوش اعضاء المحكمة ثم قال الشاوي: "ترفع الجلسة ربع ساعة للمذاكرة". وكانت الساعة الاولى بعد الظهر.

وفي الثانية الا ربعا عاد الجميع الى اماكنهم ونهض عبد العال ليعلن ان برقيات وصلت الى المحكمة مؤيدة ومتطلعة الى قرارات عادلة "بالاقتصاص من الخونة المتآمرين على الشعب العربي"، وهي من اتحاد الحقوقيين العرب واتحاد الفلاحين العرب والاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب و"اللجنة السياسية للثورة الفلسطينية" والمكتب التنفيذي لاتحاد الطلبة العرب ومن الامين العام لاتحاد الكتاب والصحافيين الفلسطينيين. ثم تقدم البروفسور ماريو لانا وتلا رسالة من رئيس

محكمة الشعوب "ليو باسو التي اعلن فيها التزامه بالدفاع عن حقوق الشعوب "التي التزمت بها الرابطة الدولية" ، وقال : "ان نضال الشعب الفلسطيني مثله مثل نضال الشعبين الفيتنامي والجزائري يشكل امتحانا لجميع الديموقراطيين في العالم" . واعتبر ان وحدة العالم العربي "شرط ضروري للنصر كما ان استقلال الشعب الفلسطيني يعطي اساسا لوحدة الشعب العربي" .

واخيرا تلا الشاوي قرار المحكمة الذي رأى ان طلب محامي الدفاع تأجيل المحاكمة ليتمكن من الاطلاع على الملف "طلب مشروع وقانوني يتمشى والعدالة" ، لذلك تأجلت الجلسة الى العاشرة من صباح الاحد ١٩ تشرين الثاني ١٩٧٨ في بغداد . كما صرحت المحكمة للادعاء باعلان اسماء شهوده وترك للرؤساء منهم تحديد الطريقة التي يرتأونها للادلاء بشهاداتهم .

وفي العاشرة قبل ظهر اليوم يعقد رئيس هيئة المحكمة الشاوي ورئيس هيئة الادعاء عبد العال مؤتمرا صحافيا يتحدثان فيه عن نتائج جلسة امس وعن الاجراءات المرتقبة في الجلسة المقبلة .